

■ ٢٧ يونيو ٢٠٠١ ■

والدكتور سرور رأى فى استجوابات البنوك



اشرف الوزير على الجامعات لا يسمح له بالتدخل فى استقلالها الإدارى والعلمى. ويقول الدكتور سرور ان هذه مسائل أساسية يجب ان تكون واضحة وحتى لا نخلط بين ما يدخل فى اختصاص الحكومة كحكومة وبين ما يخرج عن اختصاصها فى شئون الاستجواب

فإنه يرسل تقريره سنويا للمجلس لمناقشته وهذا التقرير يعرض على لجنة الخطة لدراسته والمثل هنا يشبه ما نص عليه بشأن السلطة القضائية حيث ان النيابة العامة تتبع وزير العدل لكن لا يمكن مساعده وزير العدل عن مضمون العمل القضائى الذى تباشره النيابة العام لان تبعية النيابة العامة لوزير العدل ادارية بحتة ولا تصل الى المسائل القضائية الفنية. كذلك لو نظرنا الى وزير التعليم العالى والجامعات وعملا لو قدم استجواب لوزير التعليم العالى عن انحرافات داخل احدى الجامعات هذا الاستجواب لا يكون جائزا الا فيما يتعلق بمدى تصرف الوزير عندما علم بهذه الانحرافات وتلك نظرا لاستقلال الجامعات الإدارى والعلمى ونظرا لان

البنك وفقا للقواعد التى يحددها البنك المركزى كسلطة رقابية وفى هذا الشأن لا تملك الحكومة اى سلطة على الجهاز المصرفى واذا كان رؤساء البنوك يعينون من قبل رئيس مجلس الوزراء فهذا شئ والعمليات المصرفية شئ آخر وكل ما يمكن ان تحاسب به الحكومة هو عند التجديد لرئاسة البنوك لاحد الرؤساء الذين اخطأوا فى الإدارة فسيكون الاستجواب منحسرا فى واقعة التجديد لرئيس البنك لا عن اخطاء البنك ويجب الا ننسى ان البنك المركزى يؤدى عمله بصفة مستقلة عن الحكومة واشراف وزير الاقتصاد عليه هو اشراف ادارى بحت وتبعية البنك المركزى لوزير الاقتصاد هى تبعية ادارية بحتة وبسبب استقلال البنك المركزى من الناحية الفنية

قدم عدد من النواب استجوابات عن بعض الانحرافات داخل الجهاز المصرفى وهؤلاء النواب لابد ان تكون وجهة نظرهم تركز على ان الاختصاص الرقابى لمجلس الشعب مطلق وممتد ليشمل كافة المواقع دون استثناء لكن على الجانب الآخر هناك رأى مؤداه لان هذا الدور الرقابى ليس بالضرورة ان يكون ممتدا وشاملا وبالتالي فهناك موضوعات يعينها غير قابلة ان تدخل فى اطار الاستجواب ولعل فى مقدمتها ما يتصل بالجهاز المصرفى. فى هذه القضية يقول الدكتور احمد فتحى سرور رئيس مجلس الشعب انه فيما يتعلق باستجواب الجهاز المصرفى يجب ان نعى عدة حقائق مهمة هى ان عمليات البنوك ومنها الائتمان يقوم بها